مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :10832

الرباط في : 18/3/2019

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

استعمال العنف في مواجهة احتجاج أساتذة الأكاديميات على نظام التعاقد ومطالبتهم بتوقيع ملاحق للعقدة ووقف أجور بعضهم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

بعدما قامت الحكومة بدورها بمجموعة خطوات اعترفت فيها ضمنيا بأن توظيف أساتذة بالتعاقد عبر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كان دون توفر الضمانات الكاملة لنجاحه ومساهمته في معالجات الإشكاليات التي يعرفها القطاع، سواء عبر إقرارها بشكل لاحق ومتأخر لنظام أساسي خاص بهذه الفئة، ثم إعادة طرحه للتعديل من جديد بعد أشهر قليلة من إصداره، وهو ما كان يستوجب الإقرار بهواجس وتخوفات المعنيين، وعدم اطمئنانهم على مسارهم ومستقبلهم المهني، الكفيل بالرفع من مردوديتهم وعطائهم، يفاجأ الجميع بالتدخل الأمني، واستعمال القوة لفض احتجاجاتهم أمام مقار الأكاديميات، مما خلف إصابات متعددة في صفوف أساتذة وأستاذات، وضياع أغراضهم المختلفة، وهم الموكول لهم تربية الناشئة المغربية على حب ثقافة الحوار وحقوق الإنسان، ونبذ العنف، مما يسيء حقيقة لكل المكتسبات، بل ويجهض أحلام بناء وطن قوامه حقوق الإنسان، كما بشر بها الدستور، وتسعى لها الاستراتيجية الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم:

.عن سبب اللجوء للمعالجة الأمنية والعنيفة مع شكل احتجاجي سلمي وحضاري وليلا، وعن استحضاركم للتداعيات التربوية والاجتماعية والحقوقية لهذه المقاربة، وانعكاساتها السلبية على صورة وسمعة بلدنا بالداخل والخارج، وعن ما يمكن للحكومة فعله لمعالجة هذا المشكل الذي كانت تداعياته محتملة منذ تم اتخاذ القرار باللجوء السريع لهذا الشكل من التوظيف؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

سكيحيل حياة